

## المؤتمر العلمي الثاني

لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا  
الجامعة الأسمرية الإسلامية 1446هـ - 2024م



# دور صادرات الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018م): دراسة تحليلية قياسية

ربيعة بن عروس قمو\* و يوسف عبد الله نجي

قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

\*البريد الإلكتروني: mr4232950@gmail.com

## The Role of Natural Gas Exports in Libya GDP

### during the Period (1988-2018): An Analytical Econometric Study

Rabia Bin Arous Qumu\* and Youssef Abdullah Naji

Department of Economics, Faculty of Economics and Commerce Alasmarya Islamic University, Zliten, Libya.

#### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور صادرات الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة من 1988 إلى 2018. باستخدام طرق قياس اقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي- فولر (Dickey- Fuller Test)، واستخدام اختبار الحدود (Bound Test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير العلاقة بينهما في المدى الطويل وال المدى القصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag)، وكشفت النتائج المتحصل عليها أنه وجود علاقة سببية وفي اتجاه تصاعدي بين صادرات الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي وذلك في المدى الطويل وال المدى القصير، وعند التنبؤ لثمان سنوات بعد الدراسة تم التحقق من التأثير الإيجابي القوي لصادرات الغاز الطبيعي على الناتج المحلي الإجمالي. وتقرح الدراسة أنه يجب ضرورة تطوير أهمية صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا، ورفع القدرة الإنتاجية للاستفادة من الاحتياطي من الغاز الطبيعي، وتوفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة من أجل التصدير ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة: الناتج المحلي الإجمالي، صادرات الغاز الطبيعي، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة "ARDL".

#### Abstract

This study aims to identify the role of natural gas exports in the GDP of the Libyan economy using time series data for the period 1988-2018. Using econometric methods by examining the stability of time series by applying the Dickey-



Fuller test, and using the bounds test to detect the presence of joint integration between the study variables and estimate the relationship between them in the long and short term using the autoregressive distributed lag model. The results obtained revealed that there is a causal relationship and an upward trend between natural gas exports in the GDP in the long and short term, and when forecasting for eight years after the study, the strong positive impact of natural gas exports on the GDP was verified. The study suggests that it is necessary to develop the importance of the natural gas industry in Libya, raise production capacity to benefit from the natural gas reserve, provide mechanisms to attract foreign investment to stimulate production work and benefit from expertise and technology to increase for export and thus raise economic growth rates.

**Keywords:** Gross domestic product, Natural gas exports, Autoregressive Distributed Lag "ARDL".

## 1. المقدمة

يعد الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة النظيفة الأساسية في ليبيا فهو مصدر اقتصادي بالنسبة لها، حيث يوجد بها احتياطي كبير من الغاز الطبيعي ويعتبر أهم الموارد الأولية في الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الحيوية وتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية مياه البحر، وأصبح من أهم مصادر الطاقة النفطية لخلوه من الملوثات البيئية كالرصاص والكبريت تبعاً لتطورات الصناعات البتروكيمياوية، وهذا ما جعل العالم يهتم بتطوير وإنتاج الغاز الطبيعي وزيادة نسبة استخراجه يوماً بعد آخر.

حيث بدأت صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا منذ 1961م عندما كانت صادرات النفط التجارية تتدفق إلى أوروبا والدول الأخرى على ظهر ناقلات النفط من ميناء البريقة النفطي الذي يقع على الساحل الليبي الممتد عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الوقت تم حرق معظم الغاز المصاحب للنفط باستثناء كميات هامشية منه، وفي عام 1966م وضعت شركة أكسون طموحا لتسييل الغاز المصاحب وغير المصاحب وذلك لتصدير 5 ملايين متر مكعب سنويا من الغاز المسال إلى إيطاليا وإسبانيا مع بداية السبعينات، وتزامن ذلك مع استخدام بعض الشركات الأجنبية للغاز الطبيعي المصاحب في عمليات الاسترداد الإضافي للنفط (بن عمران وآخرون، 1995، 42). وقد لعبت ليبيا دورا هاما في أسواق الغاز الطبيعي بمختلف أنواعه، وذلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز، كما تنتج ليبيا الغاز المصاحب وغير المصاحب للنفط عبر شركتي سرت ومليتة. وتعتبر واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، فهي تحتل المرتبة 18 عالميا في سنة 2009م في إنتاج النفط، كما تعتمد على النفط في اقتصادها إلى الجانب الصناعات الكيماوية أيضا (الفارسي، 2020، 1).



تمتلك ليبيا احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي وتهدف إلى زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أوروبا على وجه الخصوص. وتقدر احتياطاتها حوالي تبلغ 55 تريليون قدم مكعب أو ما يقارب ضعف احتياطات حقل الظهر المصري الذي تم اكتشافه مؤخرا مما جعلها تتصدر المرتبة الثامنة بين الدول العربية من حيث احتياطات الغاز الطبيعي في سنة 2017م (الفارسي، 2020، 1)، لكن هذه الاحتياطات غير مستغلة بالشكل الكافي بسبب قلة الاستثمارات المحلية والأجنبية، نظرا لتركيز البلاد على النفط، الذي تمتلك البلاد منه أكبر احتياطي في أفريقيا، فضلا عن الأوضاع الأمنية.

### 1.1. مشكلة الدراسة

يمكن تحديد إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال التالي:

ماهي الأهمية الاقتصادية لصناعة الغاز الطبيعي وتطور الصادرات من الغاز الطبيعي في الاقتصاد الليبي؟ وما هي علاقة صادرات الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1988-2018؟

### 2.1. فرضية الدراسة

للإجابة على الإشكالية وضعنا الفرضيات الآتية:

- إن تطور صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا يؤدي إلى تطور مساهمة الصادرات منها في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة توازنية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين صادرات الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

### 3.1. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الأهمية الاقتصادية لصناعة الغاز الطبيعي وتطور الصادرات من الغاز الطبيعي في الاقتصاد الليبي، ورفع مساهمة صناعة الغاز الطبيعي وإيجاد حلول للعراقيل التي تواجهها، أي بتطوير الإنتاج ورفع الإنتاجية للاستفادة من الاحتياطي منه وذلك قبل تراجع أهمية الغاز مستقبلاً، ورغم اعتماد ليبيا على النفط كمصدر أساسي إلا أنه يمكن الاعتماد أيضاً على الغاز الطبيعي، لذلك قام هذا البحث بدراسة أثر صادرات الغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1988-2018م).



#### 4.1. هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة تقديم نموذج قياسي يفسر ويحلل العلاقة السببية بين صادرات الغاز الطبيعي وبين الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1988-2018م.

#### 5.1. منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث سيتم استخدام المنهج التحليلي القياسي في تحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع وصادرات الغاز الطبيعي (EXGAS) كمتغير مستقل للفترة 1988-2018، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة التي تتعامل مع خصائص السلاسل الزمنية كاختبارات السكون واختبار التكامل المشترك واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة "ARDL".

#### 6.1. حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالاقتصاد الليبي، أما الحدود الزمنية تتركز بشكل أساسي خلال الفترة (1988-2018م).

#### 2. الدراسات السابقة

دراسة صقر (2017) هدفت هذه الدراسة إلى مدى معرفة أي من الصادرات النفطية الخام وغير الخام (مشتقات نفطية) يمتلك القدرة الأكبر على زيادة معدل النمو الاقتصادي في سورية وتوضيح كيفية تأثير الصادرات النفطية الخام وغير الخام والصادرات غير النفطية على معدل النمو الاقتصادي في سورية، واتبعت المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي في دراسة العلاقة الاقتصادية الرياضية بين الصادرات النفطية الخام وغير الخام ومعدل النمو الاقتصادي. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج أن هناك علاقة طردية بين الصادرات النفطية الخام والناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي، وأن هناك علاقة طردية بين الصادرات غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي، وتوجد علاقة عكسية بين الصادرات النفطية غير الخام والناتج المحلي الإجمالي، ويوجد قصور في العرض المحلي من المشتقات النفطية في سورية عن تلبية الطلب المحلي، علماً أن الطلب المحلي على المشتقات النفطية شهد حالة تزايد دائم منذ عام 1980 وحتى وقتنا الحاضر، وأن زيادة الصادرات النفطية غير الخام تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة عريقيب (2018) هدفت هذه دراسة إلى لتعرف على واختبار فرضية الصادرات تقود النمو GLEH ومدى أهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة، حيث اتبعت



المنهج القياسي وذلك باستخدام تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ Model Error Correction (MEC)، والعلاقة السببية بين المتغيرات غير المفصرة في النموذج. وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج أنه قد تم إثبات فرضية الصادرات تقود النمو في الاقتصاد الليبي، وأنها من أقوى المتغيرات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي. ولا نجد بدأ من اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو والنشاط الاقتصادي في ليبيا.

دراسة العبسي (2018) هدفت هذه الدراسة إلى أن النظرة المتميزة للغاز الطبيعي على طرف الدول المنتجة والدول المستهلكة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من حقبة وتزايد الاهتمام به حاليا وتوقع استمرارها مستقبلا من جهة أخرى وبشكل خاص اعتباره كمورد للطاقة منسجم مع البيئة من جهة ثالثة، واتبعت هذه الدراسة المنهج القياسي في نمذجة صادرات الغاز الطبيعي وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية ونمذجة صادرات الغاز الطبيعي بإنتاج الطاقة المتجددة محليا ودوليا ثم تحليل المعطيات والكشف عن الروابط الداخلية. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج أنه كلما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي ارتفع الناتج المحلي الإجمالي أو بعبارة أخرى ارتفاع وحدة واحدة من صادرات الغاز الطبيعي يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي وصادرات الغاز الطبيعي، وجود علاقة سببية من اتجاه واحد، وجود علاقة طردية بين صادرات الغاز الطبيعي وإنتاج الطاقة المتجددة محليا، يتضح أن السلاسل لن تكون متكاملة على المدى الطويل، حيث توجد سببية في مفهوم قرانجر من صادرات الغاز الطبيعي نحو إنتاج الطاقة المتجددة دوليا، وهذا يعني أن هنالك علاقة من اتجاهين، حيث يوجد علاقة من اتجاه واحد بين إنتاج الطاقة المتجددة الدولية نحو إنتاج الطاقة المتجددة المحلية، ولكن لا توجد سببية بين إنتاج الطاقة المتجددة المحلية نحو صادرات الغاز الطبيعي والعكس، وجود علاقة ارتباط عكسية بين صادرات الغاز الطبيعي وإنتاج الطاقة المتجددة دوليا، أما علاقة الارتباط بين إنتاج الطاقة المتجددة المحلية والطاقة المتجددة الدولية فهي طردية وقوية وتقدر، لكن هناك علاقة الارتباط بين إنتاج الطاقة المتجددة المحلية وصادرات الغاز الطبيعي، حيث كانت موجبة ومتوسطة.

دراسة قادي وآخرون (2018) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقديم إطار النظري حول الصادرات والنمو الاقتصادي، وتوضيح مدى أهمية الصادرات بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر، صياغة وتقدير نموذج قياسي لفحص مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتم استخدام نموذج ARDL الذي يكشف عن غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، تم استخدام اختبار لفحص استقرارية السلاسل الزمنية بحيث أظهرت النتائج المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة

أن المتغير التابع لا يوجد لديه جذر الوحدة: أي أنها مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر، أما المتغيرات المستقلة فإنها لا يوجد لديها جذر الوحدة أي أنها مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات على المدى البعيد.

دراسة رحومة وعبيد (2020) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقديم نموذج قياسي وتحليل العلاقة السببية بين صادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1988-2018، واتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي والقياسي بالاستناد على الأدوات الإحصائية وذلك من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي- فولر (Test Dickey Fullre) و فلييس-بيرون (Test Phillip-Perron) واستخدام اختبار الحدود Bounds Test للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وتقدير العلاقة بينهما على المديين الطويل والقصير باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة، "Autoregressive Distributed Lag" ARDL. وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج باستخدام اختبار ديكي - فولر وفلييس - بيرون أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من الدرجة (1) عند مستوى، وتبين من خلال هذا الاختيار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ومن خلال نتائج تقدير نموذج ARDL تبين وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المديين الطويل والقصير.

دراسة غانية وآخرون (2021) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نوع الأثر بين الناتج المحلي الإجمالي GDP مع عوائد الغاز الطبيعي NGR ومحاولة بناء نموذج اقتصادي بين المتغيرين وتحليل العلاقة الاقتصادية بين GDP و NGR. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج إن جميع السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوى، ومستقرة عند فروقاتها من الدرجة الأولى، ومن اختبار التكامل المشترك تحصلنا على تقارب المتغيرات في المدى الطويل، ووجود علاقة سببية في المدى القصير والمدى الطويل من الناتج المحلي الإجمالي GDP نحو عوائد الغاز الطبيعي NGR.

دراسة العبيسي (2022) هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الغاز الطبيعي مع بعض المؤشرات الأخرى، ومحاولة اقتراح النموذج القياسي الأمثل ومعرفة اتجاه السببية بين الغاز الطبيعي وبعض المؤشرات الاقتصادية. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج أن الغاز الطبيعي يعتبر كمصدر ثاني للدخل بعد البترول في الجزائر لأنه يشكل نسب احتياطي كبيرة وقد يعتبر مصدر للدخل الوطني في أفق سنة 2023، وتمثل النمذجة الاقتصادية في صياغة وتقديم النماذج أي عرض المعطيات ثم تقديرها ومحاولة إيجاد العلاقة بين المتغيرات، أي توجد علاقة سببية بين الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي وتمثل هذه العلاقة تبادلية، وأيضا هناك علاقة بين الغاز الطبيعي والبترول فهي علاقة تبادلية وكلاهما يسبب في الآخر.



## 2. صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا

بدأت صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا منذ عام 1961م عندما كانت صادرات النفط التجارية تتدفق إلى أوروبا والدول الأخرى على ظهر ناقلات النفط من ميناء البريقة النفطي الذي يقع على الساحل الليبي الممتد عبر البحر المتوسط. وفي ذلك الوقت تم حرق معظم الغاز المصاحب للنفط باستثناء كميات هامشية منه، وفي عام 1966م وضعت شركة أكسون إحدى الأخوات السبع مخططا طموحا لتسييل الغاز المصاحب وغير المصاحب وذلك لتصدير أكثر من (5) ملايين متر مكعب سنويا من الغاز المسال إلى إيطاليا وإسبانيا مع بداية التسعينات، وتزامن ذلك مع استخدام بعض الشركات الأجنبية للغاز المصاحب في عمليات الاسترداد الإضافي للنفط. بعد ذلك قامت المؤسسة الوطنية للنفط وبمبادرة منها باستخدام جزء من الغاز الطبيعي كلقيم لستة مصانع لإنتاج الأمونيا واليوريا والميثانول بمعدل يومي يفوق 1,000 طن متري لكل منها (بن عمران وآخرون، 1995، 42).

### 1.2. تطور إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا

تطور إنتاج ليبيا من الغاز الطبيعي بشكل ملحوظ منذ بداية العقد الماضي، حيث يقدر متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة (2018-1988) بـ 1.88%، فقد قدر الإنتاج الغاز الطبيعي سنة 1988 بـ 5 مليار متر مكعب ليرتفع هذا الرقم بعد عشر سنوات إلى 6.4 مليار متر مكعب أي بزيادة قدرها 16.36%. حيث كان إنتاج الغاز لا يزيد عن 6.4 مليار متر مكعب 1998. ومع تشغيل مشروع غاز غرب ليبيا الذي تضمن تطوير حقل بحر السلام في المغمورة وحقل الوفاء على اليابسة، ارتفع إنتاج الغاز تدريجيا حتى وصل إلى 15.9 مليار متر مكعب عام 2008. واستمر إنتاج الغاز عند هذا المستوى لثلاث سنوات كما هو مبين بالجدول (1)، إلى أن بدأ في التراجع مع الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011 ليصل إلى 7.5 مليار متر مكعب حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 53.125%. وفي عام 2012، ارتفع إنتاج الغاز إلى 11.6 مليار متر مكعب وهو يعادل نحو 54.67% من الإنتاج الإجمالي للغاز لنفس العام. كما هو موضح في الجدول (1) (BP, 2019).



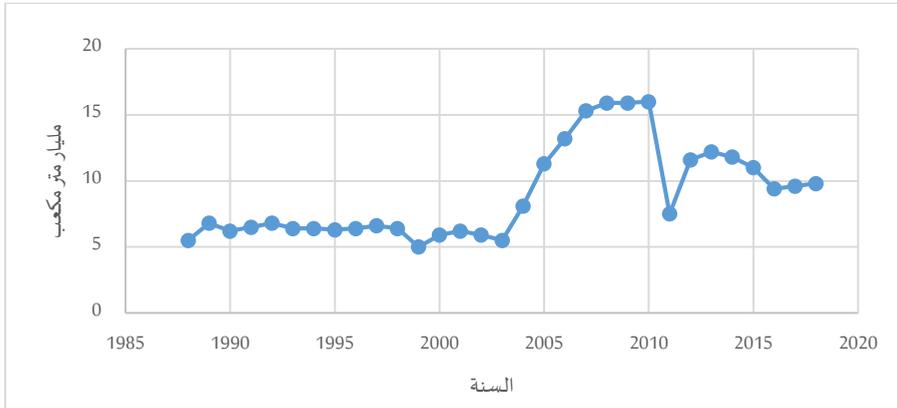
جدول 1. تطور إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988- 2018)

السنة	الإنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)	السنة	الإنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)
1988	5.5	-	2004	8.1	47.27
1989	6.8	23.63	2005	11.3	39.50
1990	6.2	-8.82	2006	13.2	16.81
1991	6.5	4.83	2007	15.3	15.90
1992	6.8	4.61	2008	15.9	3.92
1993	6.4	-5.88	2009	15.9	0
1994	6.4	0	2010	16.0	0.63
1995	6.3	-1.56	2011	7.5	-53.125
1996	6.4	1.58	2012	11.6	54.67
1997	6.6	3.125	2013	12.2	5.17
1998	6.4	-3.03	2014	11.8	-3.27
1999	5.0	-21.87	2015	11.0	-6.78
2000	5.9	18	2016	9.4	-14.55
2001	6.2	5.08	2017	9.6	2.13
2002	5.9	-4.83	2018	9.8	2.08
2003	5.5	-6.77			

المصدر: (BP, 2015 & 2019)

بداية إنتاج الغاز من أول بئر بالمرحلة الثانية في مشروع تطوير حقل "بحر السلام" البحري، الذي يعد الحقل الأكبر في ليبيا. وتشمل هذه المرحلة إنتاج الغاز من عشرة آبار بطاقة إجمالية 400 مليون قدم مكعب/اليوم، ليصل إنتاج الحقل إلى 1.1 مليار قدم مكعب/اليوم. وستساهم هذه المرحلة التي يتوقع أن يتم الانتهاء منها نهاية 2018، في توفير إمدادات للغاز الطبيعي لمحطات توليد الكهرباء التي تعمل في الوقت الراهن السائل الذي يتم استيراده بأسعار مرتفعة (منظمة الدول العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام، 2018، 264).

ومن حقول الغاز الحر التابعة لشركة سرت للنفط حقل التحدي ويقدر إنتاجه بنحو 3 مليار متر مكعب سنويا، بالإضافة إلى حقول الساحل، والحطبية، والصمود، بينما ينتج الغاز المصاحب من حقول النفط الواقعة في حوض سرت شرق ليبيا ومنها حقل الواحة، وحقل زلطن. ويشكل إنتاج الغاز المصاحب نحو 35-40% من إجمالي الإنتاج (عبد المعطي، 2014، 226).



شكل 1. تطور إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988- 2018)

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على ما ورد بالجدول (1)

## 2.2. تطور استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا

بعد القيام بالعملية الإنتاجية للغاز الطبيعي ونقله تأتي عملية استهلاكه من طرف مختلف القطاعات ولقد تطور استهلاك الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة وذلك بفضل التطور التكنولوجي الذي ساعد في التغلب على العديد من مشاكل في صناعة الغاز الطبيعي خاصة في مجال نقله وفي توسيع استعماله. ونقصد باستهلاك الغاز الطبيعي كل كميات الإنتاج الموجه لاستهلاك في مختلف فروع الصناعات وأهمها صناعة البتروكيماوية وإنتاج الطاقة الكهربائية والاستهلاك المنزلي والقطاعات الأخرى. وهو يساوي استهلاك الغاز الطبيعي لدولة ما كمية إنتاج السوق زائد كمية الواردات من الغاز الطبيعي ناقص الصادرات منه (العبيسي، 2018، 81).

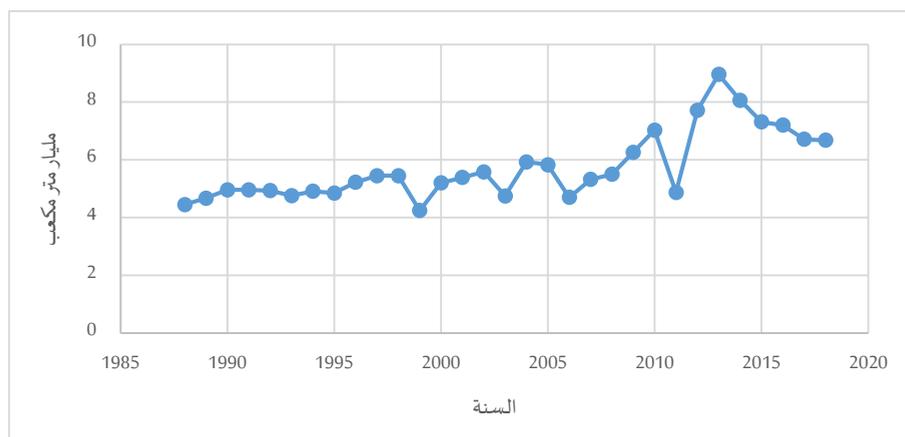
حيث بلغ استهلاك ليبيا من الغاز الطبيعي 6.68 مليار متر مكعب سنة 2018 بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 1.32% خلال الفترة (1988-2018)، فقد ارتفع استهلاك المحلي من 4.45 مليار متر مكعب سنة 1988 إلى 5.45 مليار متر مكعب سنة 1998 بنسبة زيادة قدرها 1.86%، وارتفع إلى 5.50 مليار متر مكعب سنة 2008 بزيادة قدرها 0.44% مقارنة بسنة 1998 ولكن بنسبة ضئيلة، وبلغ استهلاك ليبيا من الغاز الطبيعي 6.68 مليار متر مكعب سنة 2018 بنسبة زيادة قدرها 1.78% مقارنة بسنة 2008. كما يبين الجدول (2) تطور استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة 1988-2018.

جدول (2): تطور استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018)

السنة	الاستهلاك ليبييا من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)	السنة	الاستهلاك ليبييا من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)
1988	4.45	-	2004	5.93	24.84
1989	4.67	5	2005	5.83	-1.69
1990	4.96	6.21	2006	4.70	-12.64
1991	4.96	0	2007	5.32	13.19
1992	4.93	-0.60	2008	5.50	3.38
1993	4.76	-3.45	2009	6.26	13.82
1994	4.91	3.15	2010	7.03	12.30
1995	4.85	-1.22	2011	4.87	-30.73
1996	5.22	7.63	2012	7.72	58.52
1997	5.45	4.4	2013	8.96	16.06
1998	5.45	0	2014	8.06	-10.04
1999	4.24	-22.20	2015	7.31	-9.31
2000	5.20	22.64	2016	7.20	-1.51
2001	5.39	3.65	2017	6.71	-6.81
2002	5.58	3.53	2018	6.68	-0.45
2003	4.75	-14.87			

ملاحظة: تحويل 1 قدم مكعب = 0.02832 متر مكعب

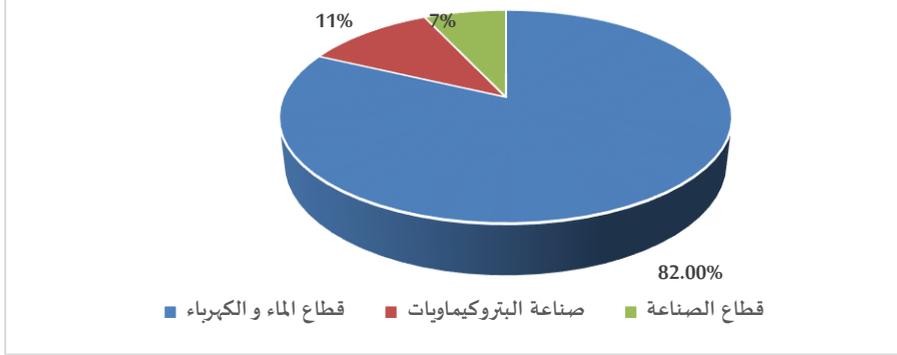
المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات إحصائيات منشورة على الموقع الرسمي لوكالة معلومات الطاقة الأمريكية (U.S. Energy Information Administration)



شكل 2. تطور استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018)

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على الجدول (2)

ويعتبر قطاع الكهرباء والماء الأكثر استهلاكاً للغاز الطبيعي، حيث استحوذ على نحو 82% من إجمالي الاستهلاك كما هو مبين بالشكل (3) تليه المرتبة الثانية صناعة البتروكيماويات بنسبة 11%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 7% ويشمل صناعة الإسمنت، الحديد والصلب، وصناعة السيراميك.



شكل 3. توزيع استهلاك الغاز الطبيعي في ليبيا وفق القطاعات المختلفة سنة 2018.

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على بيانات المؤسسة الوطنية للنفط

### 3.2. تطور احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا

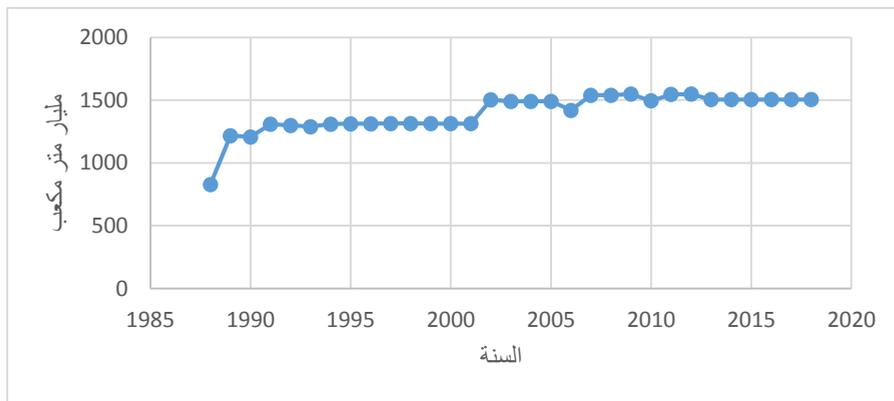
يقدر الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في ليبيا سنة 1988 بـ 827 مليار متر مكعب ليرتفع بعد عشر سنوات إلى 1315 مليار متر مكعب أي بزيادة مئوية قدرها 59%. وقد وصل الاحتياطي الليبي الارتفاع بنسبة 17.11% مقارنة بسنة 1998 ليصل خلال سنة 2008 إلى 1540 مليار متر مكعب إلى أن وصل السنوات الأخيرة إلى 1505 مليار متر مكعب بنسبة انخفاض تقدر بـ 2.27% مقارنة بسنة 2008. وقد شهد الاحتياطي استقراراً في تقديره منذ سنة 2014 موزعاً على 1505 مليار متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا. فقد تحسنت ليبيا على المركز الثامن عربياً باحتياطي يقدر بحوالي 1.5 تريليون متر مكعب، وتأتي بعدها سلطنة عمان بحوالي 505 مليارات متر مكعب، ثم بعد ذلك اليمن بحوالي 479 مليار متر مكعب. وحسب بيانات نشرة أوبك فإن احتياطي دول أوبك من الغاز الطبيعي المؤكدة يمثل 27% من الاحتياطي العالمي. وبين الجدول (3) تطور احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018).



جدول 3. تطور احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة 1988-2018

السنة	احتياطي ليبيا من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)	السنة	احتياطي ليبيا من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)
1988	827	-	2004	1491	-
1989	1218	47	2005	1491	-
1990	1208	-0.82	2006	1420	-4.76
1991	1309	8.36	2007	1540	8.45
1992	1299	-0.76	2008	1540	-
1993	1289	-0.77	2009	1549	0.58
1994	1310	1.63	2010	1495	-3.49
1995	1313	0.23	2011	1547	3.48
1996	1313	-	2012	1549	0.13
1997	1315	0.15	2013	1506	-2.78
1998	1315	-	2014	1505	-0.066
1999	1314	-0.076	2015	1505	-
2000	1314	-	2016	1505	-
2001	1314	-	2017	1505	-
2002	1503	14.38	2018	1505	-
2003	1491	-0.8			

المصدر: الجدول إعداد الباحثان بالاعتماد على (Annual Statistical Bulletin, 2008; 2014; & 2019)



شكل 4. تطور احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018)

المصدر: إعداد الباحثان بناءً على معطيات الجدول (3)



### 3. الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الغاز الطبيعي في ليبيا

#### 1.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا

يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، وقد تعرضت ليبيا كغيرها من الدول المنتجة للنفط للعديد من الصدمات نتيجة لتأثرها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى الأحداث الجارية سنة 2011، مما انعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي، الذي اتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى، والجدول (4) والشكل (5) يوضحان تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1988-2018.

جدول 4. تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018) (بالأسعار الثابتة)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
1988	6186	-	2004	16616.1	4.65
1989	7191	16.25	2005	43561.6	62.2
1990	8246.9	14.68	2006	46132.0	5.9
1991	8757.3	6.19	2007	48709.3	5.60
1992	9231.9	5.42	2008	76746.7	57.56
1993	9137.7	-1.02	2009	74341.1	-3.13
1994	9670.8	5.83	2010	76191.5	2.50
1995	13106.3	35.52	2011	27287.4	-64.19
1996	13620.3	3.92	2012	56355.1	106.52
1997	13800.5	1.33	2013	111438.7	97.74
1998	13861.2	0.44	2014	86649.2	-22.24
1999	13875.8	0.11	2015	83147.5	-4.04
2000	14135.7	1.87	2016	80892.6	-5.42
2001	14583.2	3.17	2017	103937.9	28.50
2002	15241.0	4.51	2018	112442.8	8.20
2003	15877.4	4.18			

المصدر: الجدول إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات نشرات مصرف ليبيا المركزي لسنوات مختلفة.

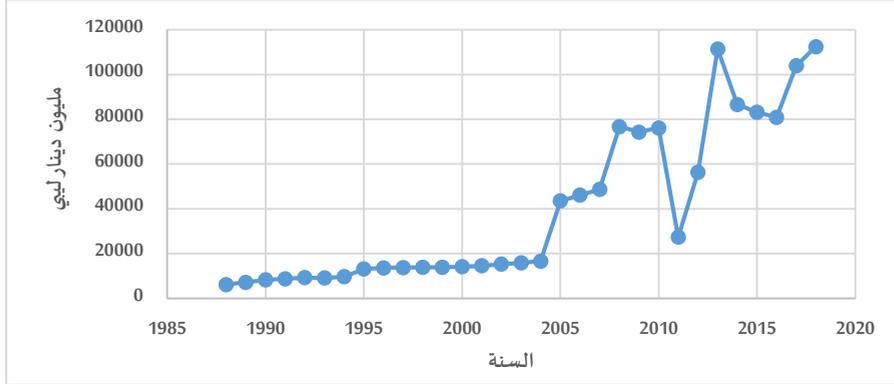
من خلال الجدول (4) والشكل (5) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 6,186 مليون دينار في سنة 1988 إلى 112,442.8 مليون دينار في سنة 2018 بمعدل سنوي مركب بلغ حوالي 9.81%. نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات موجبة وسالبة خلال هذه الفترة فبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 (6,186) مليون دينار ليبي، ثم ارتفع إلى 7,191 مليون دينار سنة



1989 وذلك بالأسعار الثابتة محققاً في ذلك معدل نمو 16.25% عند مقارنته بسنة 1988، إلا أنه في سنة 1990 وصلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 8,246.9 مليون دينار، محققة بذلك معدل بمقدار 14.68% عند مقارنته بسنة 1989، كما سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عن سنتي 1991 و 1992 8,757.3 و 9,231.9 مليون دينار على التوالي، محققاً بذلك معدلات نمو بلغت 6.18% و 5.42% على التوالي، عند مقارنتها بسنة 1990، وأما عن سنة 1993 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً تدريجياً ما قيمته 9,137.7 مليون دينار مسجلاً في ذلك معدل نمو سالب قدره 1.02%، وفي عام 1994 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 9,670.8 مليون دينار محققاً في ذلك معدل نمو 5.83% عند مقارنته بسنة 1993، بينما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995 عن سنة 1994 بمعدل نمو قدرها 35.5%.

أما بالنسبة للسنوات التي تلت سنة 1996 فقد شهدت زيادة متواصلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن معدل النمو شهد تقلبات حادة صعوداً وهبوطاً خلال هذه الفترة، ففي سنة 2001 بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي 14,583.2 مليون دينار عند مقارنته بسنة 2000 حيث ارتفع معدل نموه سنة قدرها 3.17%، بينما ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2002 عن سنة 2001 بمعدل قدرها 4.5%، وفي سنة 2003 سجل فيه الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو موجب ليصل إلى 4.2% عند مقارنته بسنة 2002. كما سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2005 ليصل إلى 62.2%. وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة الناتج النفطي بسبب ارتفاع النفط، ثم تراجع مرة أخرى بسنة مئوية تقدر بـ 5.9% سنة 2006، 5.6% سنة 2007، ليعود بعدها في الارتفاع سنة 2008 ليصل 57.6% ثم بدأ بعد ذلك في الانخفاض في سنة 2009 بمعدل نمو سالب قدره 3.13%. ليتحسن بعدها مرة أخرى ويصل ما نسبته 2.51% سنة 2010 وذلك بسبب ارتفاع إجمالي القطاع النفطي، حيث أن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي، إذ يشكل النفط المصدر الأساسي للعمولات الصعبة. أما عن سنة 2011 فقد انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ليصل -64.2% ذلك بسبب الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد في سنة 2011، والتي أدت إلى توقف صادرات النفط الخام في معظم الموانئ النفطية وكذلك تعطل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى، لينتعش مرة أخرى ويصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 106.5% سنة 2012 وهي أعلى نسبة خلال هذه الفترة، هذا يعود إلى التحسن النسبي في أسعار مستوى النفط، وارتفاع الكميات المصدرة منه مقارنة بسنة 2011، ثم تراجع مرة أخرى بنسبة مئوية تقدر بـ 97.74% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، واستمر في الانخفاض من سنة 2014 إلى سنة 2016 ( بنسبة -22.2% سنة 2014، -4.04% سنة 2015، -5.4% سنة

(2016)، ويعزي هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي؛ ليتحسن مرة أخرى ويصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 28.5% سنة 2017، ثم انخفض قليلاً ليصل إلى 8.2% سنة 2018.



شكل 5. تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1988-2018

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (4)

### 2.3. تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي

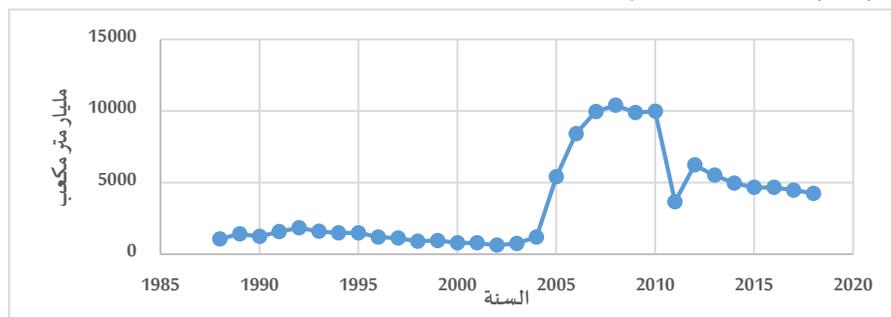
بلغ حجم تطور صادرات الغاز الطبيعي في ليبيا بمعدل متوسط سنوي 4.58% خلال الفترة 1988-2018، وتشمل هذه الكميات ما تم تصديره بواسطة خطوط الأنابيب، وقد شهدت تطورا إيجابيا متناقصا في تلك الفترة، حيث تناقصت بمعدل 0.49% خلال الفترة 1988-1998، فتزايدت بمعدل 24.93% خلال الفترة 1998-2005، وقد تطورت بمعدل 10.76% خلال الفترة 2005-2010، أما بعد سنة 2010 فقد شهدت صادرات الغاز الطبيعي في ليبيا تناقصا ملحوظاً، حيث تناقصت بمعدل 14.53% خلال الفترة 2010-2012، ويعود لتأثير الظروف الأمنية التي سادت في البلاد في تلك الفترة، و لكنها ما لبثت أن تعافت بعد أن شهدت البلاد استقرارا نسبيا أدى لعودة الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي، فتناقصت بمعدل 11.44% بين عامين 2012-2013، وأيضاً تناقصت تحت تأثير أزمة الحقول النفطية بين عامين 2013-2014 فانخفضت بمعدل 10% بين عامين 2013-2014، واستقرت بين عامين 2015-2016، وظلت منخفضة في تلك الفترة حتى سنة 2018. وكما يبين الجدول (5) تطور صادرات الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة 1988-2018.

جدول 5. تطور صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي خلال الفترة (1988-2018)

السنة	صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)	السنة	صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	نسبة التغير (%)
1988	1060	-	2004	1200	60
1989	1430	34.9	2005	5400	350
1990	1240	-13.28	2006	8410	55.74
1991	1580	27.42	2007	9960	18.43
1992	1840	16.46	2008	10400	4.42
1993	1600	-13.04	2009	9890	-4.09
1994	1480	-7.5	2010	9970	0.81
1995	1490	0.68	2011	3666	-63.23
1996	1200	-19.46	2012	6225	69.8
1997	1120	-6.67	2013	5513	-11.44
1998	910	-18.75	2014	4962	-10
1999	960	5.49	2015	4664	-6
2000	800	-16.67	2016	4664	0
2001	790	-1.25	2017	4470	-4.16
2002	630	-20.25	2018	4251	-4.9
2003	750	19.05			

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات (OPEC Annual statistical Bulletin (OASB), 2008; 2014; & 2019)

يتضح من كل ذلك أن سلوك صادرات الغاز الطبيعي في ليبيا ترتبط بشكل وثيق مع سلوك الإنتاج ويتبع ذلك من كون أن هذه الصناعة موجهة أساساً للتصدير، كما أن الاتجاه العام لنمو صادرات الغاز الطبيعي الموضح بالشكل (6) يبين أنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً إلى بداية الثانية، وثبت بعد ذلك أنها شهدت تناقصاً ملحوظاً.



شكل 6. تطور صادرات الغاز الطبيعي في ليبيا خلال الفترة (1988-2018)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول (5)



#### 4. الجانب القياسي

##### 1.4. توصيف نموذج الدراسة

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وصادرات الغاز الطبيعي كمتغير مستقل، حيث إن هذه الدراسة ستستخدم بيانات السلاسل الزمنية بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1988-2018)، ويمكن كتابة تلك العلاقة بين المتغيرين في الصيغة الآتية:

$$GDP = F(EXGAS) \quad (1) \quad \dots$$

وبتحويل تلك العلاقة إلى الصيغة الخطية فإن العلاقة بين صادرات الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي سيتم اختيارها من خلال دالة الانحدار الخطي التي تأخذ الصيغة التالية:

$$\ln GDP = B_0 + B_1 \ln EXGAS_t + U_t \quad (2) \quad \dots$$

حيث أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي كالمتغير التابع. (مليون دينار)

EXGAS: صادرات الغاز الطبيعي كمتغير مستقل. (مليار متر مكعب)

Ut: حد الخطأ العشوائي.

Ln: اللوغاريتم الطبيعي.

##### 2.4. المقاييس والاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم استخدام مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية في هذه الدراسة لمعالجة البيانات المتحصلة، وذلك كما يلي:

(1) اختبارات الإحصاء الوصفي: تختص اختبارات الإحصاء الوصفي بوصف المتغيرات من حيث تجانسها وأماكن تركزها، مستخدمين في ذلك أكبر القيم وأصغر القيم المتوسط الحسابي ومعامل بيرسون للالتواء والتفرطح.

(2) اختبارات الإحصاء الاستنتاجي: تختص اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (الاستدلالي) بالتعامل مع التعميم والتنبؤ والتقدير، وهنا تم اختيار الاختبارات المناسبة للدراسة فكانت كما يلي:

أ) تحليل الانحدار البسيط: يستخدم هذا الأسلوب بغرض معرفة درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وقد تم الاعتماد في ذلك على طريقة ARDL.

ب) معامل التحديد: يستخدم في تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ج) اختبار LM (Breusch-Godfrey): يستخدم لاختبار معاناة النموذج من الارتباط الذاتي.

د) اختبار ARCH: يستخدم لاختبار معاناة النموذج من عدم ثبات التباين للبواقي.

هـ) اختبار **Jarque-Bera**: يستخدم لاختبار معاناة النموذج من عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي. الفرضية الرئيسية للدراسة: "توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (صادرات الغاز الطبيعي EXGAS، والناتج المحلي الإجمالي GDP)".

قبل اختبار الفرضية الرئيسية، يجب أولاً القيام بالخطوات التالية:

• **الخطوة الأولى:** ضمان خطية العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP)، والمتغير المستقل صادرات الغاز الطبيعي EXGAS، القوى العاملة، وذلك من خلال أخذ اللوغاريتم العشري لتلك المتغيرين.

• **الخطوة الثانية:** دراسة بعض المؤشرات الإحصائية للمتغيرات، بغرض معرفة إن كان هناك التواء أو تفرطح أو تماثل في البيانات وبالتالي معرفة أماكن تجمعها وأخذ مؤشرات ذلك بعين الاعتبار عند التقدير. من أجل ذلك تم إيجاد المؤشرات المدرجة بالجدول (6).

جدول 6. المؤشرات الإحصائية للمتغيرات

	Mean	Maximum	Minimum	Skewness	Kurtosis	Observations
LOGGDP	10.154	11.630	8.730	0.228	1.484	31
LOGEXGAS	7.798	9.250	LOGK	8.731	10.107	7.688

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن:

- المتغير التابع LogGDP أقل قيمة فيه هي 8.730 حدثت سنة 1988، وأكبر قيمة حدثت سنة 2018 حيث بلغت 11.630، والمتوسط الحسابي 10.154 يكاد يكون في منتصف المسافة بين القيم الصغرى والكبرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للتواء (Skewness=0.228)، حيث كانت موجبة الإشارة وقريبة من الصفر، مما يدل على أن منحني LogGDP يعاني من التواء بسيط ناحية اليمين. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب (Kurtosis=1.484) أقل من 2، مما يدل على أن المنحني مذبذب قليلاً. عليه فإن المتغير LogGDP قد تعاني بواقي تقديره من مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي ومشكلة عدم ثبات التباين لها.

- المتغير المستقل LogEXGAS، كانت أقل قيمة فيه هي 6.446 حدثت سنة 2002، وأكبر قيمة حدثت سنة 2008 حيث بلغت 9.250، والمتوسط الحسابي 7.798 يتجه ناحية القيم الصغرى والتي يؤكدتها معامل بيرسون للتواء (Skewness=0.227)، حيث كانت موجبة الإشارة قريبة من الصفر، مما يدل على أن منحني LogEXGAS يعاني من التواء موجب يجعل قيمة



تتجمع ناحية القيم الصغرى. كذلك كانت قيمة معامل التذبذب ( $Kurtosis=1.573$ ) أقل من 2، مما يدل على أن المنحنى مذبذب المنحنى، عليه فإن المتغير LogEXGAS قد تعاني بواقي تقديره من مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي.

• الخطوة الثالثة: معرفة عدد فترات الإبطاء المناسب لكل من المتغيرات، من أجل ذلك تم استخدام اختبار AIC، فكانت النتائج كما بالجدول (7).

جدول 7. نتائج تحديد فترات الإبطاء المناسبة

SC	Lag	المتغير
0.741632*	1	LogGDP
1.027512*	1	LogEXGAS

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

• الخطوة الرابعة: التحقق من استقرار السلسلة (تباينها ومتوسطاتها ثابتة مع مرور الزمن)، وبالتالي لا تقع في مشكلة الانحدار الزائف. من أجل ذلك، تم استخدام طريقة ديكي- فولر الموسع (ADF) لاختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية للتحقق من المستوى الذي تستقر عنده السلسلة، حيث تستند طريقة (ADF) على فرض العدم ( $H_0: \beta = 0$ )، والتي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما غير مستقرة (فيها جذر الوحدة) في مقابل الفرضية البديلة ( $H_1: \beta < 1$ )، والتي تنص على أن السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة. بتطبيق برنامج Eviews 10 تحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (8).

جدول 8. اختبار سكون السلسلة الزمنية

المتغير	في المستوى (Level)		الفرق الأول (First deference)	
	ADF statistics	p-value	ADF statistics	p-value
LogGDP	-0.896715	0.7753	-6.111391	0.0000
	-3.250557	0.0941	-5.999645	0.0002
	1.498921	0.9638	-5.692927	0.0000
LogEXGAS	-1.237493	0.6447	-4.327621	0.0020
	-1.470301	0.8175	-4.244732	0.0116
	0.502146	0.8181	-4.380910	0.0001

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال نتائج الجدول (8)، نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value) للمتغيرات سواء كان في حالة (وجود حد ثابت فقط، عدم وجود حد ثابت واتجاه عام) كان أكبر من مستوى المعنوية

المحدد (1، 5، 10%). لهذا فإن السلاسل الزمنية للمتغيرين المذكورين غير ساكنة في المستوى. لهذا تم اختبارهما عند الفرق الأول فكان مستوى المعنوية المشاهد (p-value) أصغر من مستوى المعنوية المحدد (1، 5، 10%). لهذا فإن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من الرتبة الأولى. من خلال نتائج الخطوات الأربعة السابقة نجد أن المتغيران كانت ساكنة في الفرق الأول، لهذا فإن الأسلوب المناسب لعملية تحديد العلاقة السببية هو نموذج (ARDL)، وذلك لأنه يمتاز بقدرته على تقدير العلاقة بين المتغيرات سواء كانت مستقرة في المستوى أم الفرق الأول أم مزيجاً من الاثنين. لاختبار الفرضية الرئيسية للبحث، كانت على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: "توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين صادرات الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي".

لمعرفة نوع ودرجة العلاقة السببية بين صادرات الغاز الطبيعي EXGAS والناتج المحلي الإجمالي GDP، يجب أولاً بناء تصور مبدئي لاتجاه وقوة هذه العلاقة، من أجل ذلك تم استخدام معامل بيرسون للارتباط فكانت النتائج كما بالجدول (9).

جدول 9. مصفوفة معاملات الارتباط

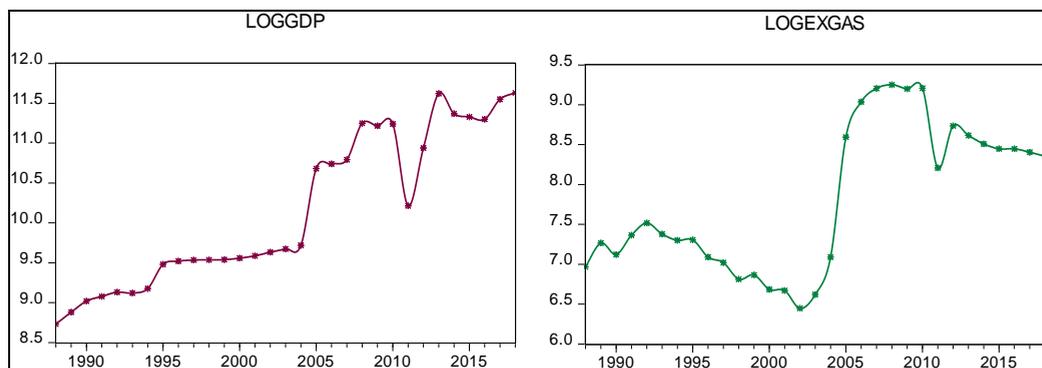
	LogGDP	LogEXGAS
LogGDP	1	0.832

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (9)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين LogEXGAS و LogGDP. بالرغم من وجود درجة الارتباط بين المتغيرين إلا أنه لا يقدم دليل كافي على وجود علاقة سببية لأن هذا الارتباط قد يكون ارتباطاً دالياً، لهذا يجب اعتماد أسلوب آخر أكثر دقة لتحديد العلاقة السببية، والمتمثل في نموذج الانحدار القياسي للوقوف على صحة هذه العلاقة.

الجدير بالذكر فإن عملية بناء النموذج القياسي تمر بالمراحل الثمانية المرتبة التالية:

- المرحلة الأولى: رسم المتغير التابع والمتغير المستقل لمعرفة شكل الانتشار لهما، كذلك معرفة إن كان هناك تغيرات هيكلية تؤثر في النموذج حتى يتم التعامل معها لحظة التقدير؛ فكان الشكل الانتشاري كما بالشكل (7).



شكل 7. الشكل الانتشاري LOGEXGAS و LOGGDP

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل (7) نلاحظ أنه هناك تغير هيكلية سنة 2011. فتم التعامل معه عند التقدير لتفادي تأثيره السلبي على العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، وذلك من خلال إدخال المتغير الوهمي Dammy2011.

• المرحلة الثانية: تقدير السلسلة الزمنية من خلال نموذج (ARDL)، فكانت النتائج كما بالجدول (10). من خلال نتائج الجدول رقم (10) نلاحظ أن مستوى المعنوية المشاهد (p-value=0.00000) للنموذج كانت أصغر من مستوى المعنوية (5%)، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي، كذلك المعلمة والثابت C والاتجاه TREND كانوا معنويين إحصائياً. أيضاً،  $R\text{-squared}=0.982255$  مما يعني ان صادرات الغاز الطبيعي استطاعت أن تفسر ما قيمته 0.98 من التغيرات الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي والباقي 0.02 يعزى لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. كذلك نلاحظ أن معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared=0.979416)، مما يدل على أن النموذج المقدر ذو جودة عالية.



جدول 10. نتائج تقدير نموذج ARDL لأثر LogEXGAS على LogGDP

Dependent Variable: LOGGDP

Method: ARDL

Date: 02/02/23 Time: 09:52

Sample (adjusted): 1989 2018

Included observations: 30 after adjustments

Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): LOGEXGAS

Fixed regressors: DAMMY2011 C @TREND

Number of models evaluated: 3

Selected Model: ARDL(1, 0)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDP(-1)	0.179395	0.100314	1.788328	0.0859
LOGEXGAS	0.311477	0.044776	6.956369	0.0000
DAMMY2011	-0.819150	0.147045	-5.570740	0.0000
C	4.982967	0.731880	6.808450	0.0000
@TREND	0.064241	0.009112	7.050242	0.0000
R-squared	0.982255	Mean dependent var		10.20177
Adjusted R-squared	0.979416	S.D. dependent var		0.948052
S.E. of regression	0.136017	Akaike info criterion		-1.001061
Sum squared resid	0.462516	Schwarz criterion		-0.767528
Log likelihood	20.01591	Hannan-Quinn criter.		-0.926351
F-statistic	345.9713	Durbin-Watson stat		2.345970
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

• المرحلة الثالثة: بعد التأكد من معنوية النموذج، يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية، المتمثلة في:



**مشكلة الارتباط الذاتي:** تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من أجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما بالجدول (11).

جدول 11. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	1.476931	Prob. F(2,23)	0.2492
Obs*R-squared	3.414361	Prob. Chi-Square(2)	0.1814

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

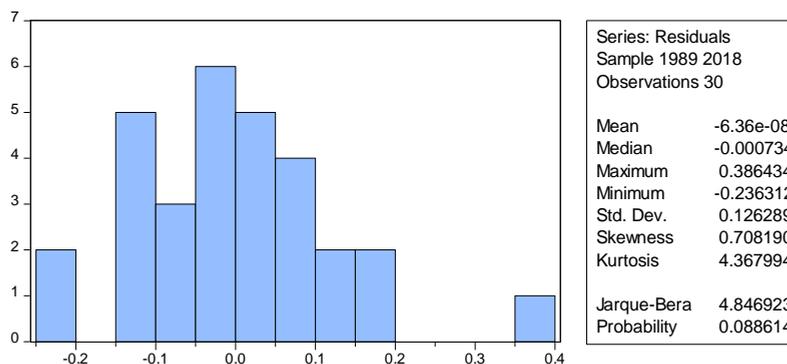
من خلال الجدول (11)، نلاحظ أن قيمة (p-value = 0.2492) أكبر من ( $\alpha = 0.05$ )، مما يدل على قبول فرض عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي غير مرتبطة ذاتياً. **مشكلة عدم ثبات التباين:** تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test ARCH للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول (12).

جدول 12. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.054363	Prob. F(1,27)	0.8174
Obs*R-squared	0.058273	Prob. Chi-Square(1)	0.8092

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (12)، نلاحظ أن قيمة (p-value = 0.8174) أكبر من ( $\alpha = 0.05$ )، مما يدل على قبول فرض عدم وجود مشكلة عدم تجانس البواقي متجانسة وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين. **مشكلة عدم تبعية البواقي للتوزيع الطبيعي:** تم استخدام اختبار Jarque-Bera للتحقق من كون البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي، فكانت النتائج كما بالشكل (8).



شكل 8. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل (8) نلاحظ أن (p-value) لاختبار Jarque-Bera كانت أكبر من  $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع في تغيراتها التوزيع الطبيعي.

• المرحلة الرابعة: بعد التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية الرئيسية الثلاثة تم اختبار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنه طويلة الأجل) من عدمه، باستخدام اختبار Bound Test، فكانت النتائج كما بالجدول (13).

جدول 13. نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج باستخدام منهجية اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	25.71167	1
value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)
10%	4.05	4.49
5%	4.68	5.15
1%	6.1	6.73

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (13) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لاختبار  $(F\text{-statistic}=25.71167)$  أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

• المرحلة الخامسة: بعد التأكد من وجود تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، تم تقدير العلاقة قصيرة الأجل كما بالجدول (14).



### جدول 14. نتائج العلاقة قصيرة الأجل للنموذج

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LOGGDP)

Selected Model: ARDL(1, 0)

Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Date: 02/07/23 Time: 20:05

Sample: 1988 2018

Included observations: 30

ECM Regression				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.047209	0.538698	9.369279	0.0000
DAMMY2011	-0.819150	0.138325	-5.921911	0.0000
CointEq(-1)*	-0.820605	0.089908	-9.127201	0.0000

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (-0.820605) وبمعنوية عالية جداً، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة في الأمد القصير. من خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد أن حوالي 82% من الاختلال قصير الأجل في قيمة LogGDP في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) لإعادة التوازن في الأجل الطويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التوضيحية.

• المرحلة السادسة: تقدير العلاقة طويلة الأجل، فكانت النتائج كما بالجدول (15).

### جدول 15. نتائج العلاقة طويلة الأجل للنموذج

Levels Equation				
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEXGAS	0.379570	0.047607	7.973049	0.0000
@TREND	0.078285	0.004793	16.33147	0.0000

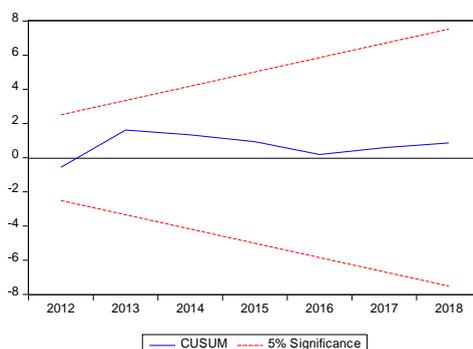
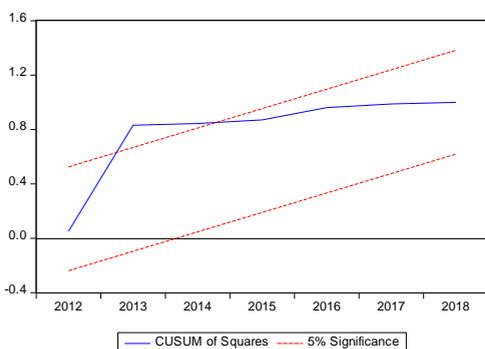
EC = LOGGDP - (0.3796\*LOGEXGAS + 0.0783\*@TREND)

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (15) نلاحظ أن المتغير LogEXGAS كان معنوي عند 5%، ومطابق للنظرية الاقتصادية. عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية

طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الغاز الطبيعي، أي بمعنى إذا زادت صادرات الغاز الطبيعي بمقدار مليار متر مكعب يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.379570 من مليون دينار.

• المرحلة السابعة: استخدام اختباري (CUSUM)، (SUSUMQ)، للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية أخرى وبالأخص معاملات العلاقة طويلة وقصيرة الأجل خلال الفترة الزمنية المعتمدة في تقدير النموذج المعدل المتحصل عليه. فكانت النتائج وفق الشكلين (9 و 10).



شكل 10. اختبار المجموع التراكمي لمربعات اللبواقى المثالية (SUSUMQ)

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

شكل 9. اختبار المجموع التراكمي للبقاى (CUSUM)

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل (9)، نلاحظ أن الشكل البياني للاختبار قد وقع داخل الحدود الحرجة عند  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي للبقاى (CUSUM). أما من الشكل (10)، نلاحظ أن الشكل البياني للاختبار قد وقع خارج الحدود الحرجة عند  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على عدم تحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة وفقاً لاختبار المجموع التراكمي لمربعات اللبواقى المثالية (SUSUMQ).

• المرحلة الثامنة: تم استخدام اختبار Ramsey RESET Test للتحقق من أن النموذج المقدر لم تهمل فيه بعض المتغيرات مما يحد من درجة تأثيرها، فكانت النتائج كما بالجدول (16).

### جدول 16. نتائج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test			
Equation: EQ0_EXGASOK			
Specification: LOGGDP LOGGDP(-1) LOGEXGAS DAMMY2011 C @TREND			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.522220	24	0.6063
F-statistic	0.272714	(1, 24)	0.6063

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

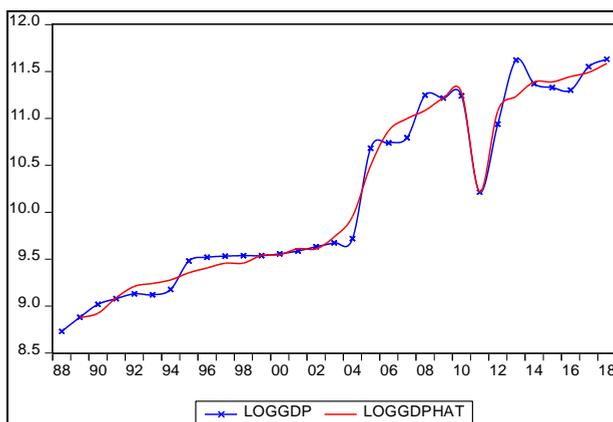
من خلال الجدول (17) نلاحظ أن (p-value) للاختبارين (t,F) كانتا أكبر من  $(\alpha = 0.05)$ ، عليه نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا يحتوي على متغيرات محذوفة.

من خلال نتائج المراحل الثمانية السابقة، يمكن أن نصل لنتيجة مفادها وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين صادرات الغاز الطبيعي، والناتج المحلي الإجمالي. والتي يمكن التنبؤ بها من خلال النموذج التنبؤي وفقاً للمعادلة (3):

$$\begin{aligned} \text{LogGDP} = & 0.179394693305\text{LOGGDP}(-1) + 0.311477262194\text{LOGEXGAS} \\ & - 0.819150036949\text{DAMMY2011} + 4.98296721641 \\ & + 0.064240752488\text{@TREND} \end{aligned}$$

... (3)

من أجل معرفة العلاقة بين المتغير التابع الحقيقي  $\text{LOGGDP}$ ، والمتغير التابع المقدر  $\text{LogGDP}$ . تم تمثيلهما بيانياً فكانا وفقاً للشكل (11).



شكل 11. التمثيل سب البياني للمعادلة (3)

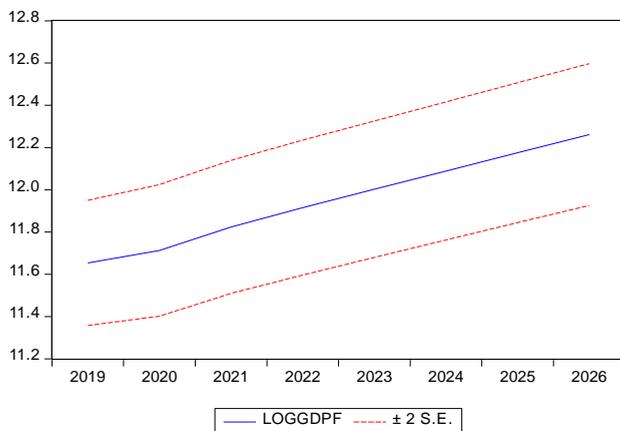
المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

والذي من خلاله نلاحظ أن  $LogGDP$  أصبحت أكثر استقراراً من  $LogGDP$ ، مما يؤكد قوة النموذج المقدر. بما أن الهدف الأساسي من الفرضية هو التنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي وفقاً لصادرات الغاز الطبيعي. تم فرض بعض قيم المتغير المستقل (صادرات الغاز الطبيعي) في سنوات الثمانية القادمة فكانت نتائج النتائج المحلي الإجمالي المتوقعة كما بالجدول (17).

جدول 17. التنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي وفقاً لصادرات الغاز الطبيعي خلال ثمان سنوات القادمة

Year	LOGGDPF	LOGEXGAS
2019	11.65344	8.323608
2020	11.71264	8.29405
2021	11.82419	8.411833
2022	11.91529	8.433812
2023	12.00257	8.455318
2024	12.08903	8.476371
2025	12.1752	8.49699
2026	12.26119	8.517193

من خلال الجدول (17)، نلاحظ بالفعل زيادة صادرات الغاز الطبيعي يتبعه زيادة في النتائج المحلي الإجمالي وفق الشكل التنبؤي (12) بين أن التوقع تحت السيطرة.



شكل 12. الشكل التنبؤي LOGGDP

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10



## 5. الاستنتاجات والتوصيات

### 1.5.1. الاستنتاجات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال النموذج القياسي المقدر يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع) أوضحت نتائج الاختبار أن جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى، ولكنها ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى لها، حيث أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى (1%، 5%، 10%) سواء في حالة الثابت فقط أو الثابت والاتجاه.
- بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، قامت البحث بإجراء نموذج (ARDL)، وقد أشار إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الغاز الطبيعي.
- وجود علاقة سببية وفي اتجاه تصاعدي بين صادرات الغاز الطبيعي والناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت صادرات الغاز الطبيعي كلما زاد وبقوة الناتج المحلي الإجمالي، فالتغيرات التي تحدث على صادرات الغاز الطبيعي تفسر ما نسبته 97.92% من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وهذا متفق مع دراسة العبسي (2018).
- على المدى القصير وعلى المدى الطويل عند التنبؤ لثمان سنوات بعد الدراسة تم التحقق من التأثير الإيجابي القوي لصادرات الغاز الطبيعي على الناتج المحلي الإجمالي.
- إن تطور صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا يؤدي إلى تطور مساهمة الصادرات الغاز الطبيعي ومنها في الناتج المحلي الإجمالي.

### 2.5. التوصيات

بناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فإنه بالإمكان تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة تنوع مصادر الإيراد العام للدولة بدلاً عن الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للإيراد العام إلا أنه يمكن الاعتماد على الغاز الطبيعي أيضاً، حيث إن ليبيا تمتلك احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، وذلك لأن هذه الاحتياطات غير مستغلة بالشكل الكافي بسبب قلة الاستثمارات المحلية والأجنبية، نظراً لتركيز البلاد على النفط.
- العمل على تطوير وتطبيق التطورات التكنولوجية في صناعة الغاز الطبيعي.



- تطوير إنتاج الغاز الطبيعي في ليبيا ورفع القدرة الإنتاجية للاستفادة من الاحتياطي الليبي من الغاز الطبيعي وذلك قبل تراجع أهمية الغاز مستقبلاً.
- رفع مساهمة صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا وإيجاد حلول للعراقيل التي تواجهها.
- الاستثمار في تطوير التقنية التي تعمل على التحول نحو الاستخدام الواسع للغاز الطبيعي في وسائط النقل الكبيرة والصغيرة والتي يكون لها دور كبير في تقليل التلوث البيئي.
- توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة من أجل التصدير.
- رفع قدرات المؤسسة الإدارية والفنية وقدرات العاملين فيها.
- توفير التمويل محلياً أو من مصادر خارجية.
- ضرورة توفير الاستقرار السياسي والأمني الذي بدوره يقود إلى الاستقرار الاقتصادي.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- بن عمران، عبد الحي؛ لباس، لطفي؛ الفقيه، عمران؛ الأسود، مصطفى (1995). تطور صناعة الغاز الطبيعي في ليبيا الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية. *مجلة الطاقة والحياة*، 5، 42-51.
- رحومة، عبد السلام مسعود؛ وعبيد، محمد سليمان (2020). أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي للفترة 1988-2018. *مجلة المعرفة*، 11، 57-76.
- صقر، جعفر (2017). *أثر الصادرات النفطية (الخام وغير الخام) على معدل النمو الاقتصادي (حالة سورية) خلال الفترة 1980-2010*. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية.
- عبد المعطي، وائل حامد (2014). واقع وآفاق صناعة وتجارة الغاز الطبيعي في الدول العربية-الجزء الأول: النفط والتعاون العربي. *مجلة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو،* 40(150).
- العبيسي، علي (2018). *مكانة صادرات الغاز الطبيعي في ظل المنافسة الطاقة البديلة والمتجددة - دراسة حالة الجزائر*. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر.
- العبيسي، علي (2022). *دراسة العلاقة بين صادرات الغاز الطبيعي وإنتاج الطاقة المتجددة محلياً ودولياً خلال الفترة 1995-2021*. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة*، 15(1)، 132-146.
- عريقيب، سعاد (2018). *دور صادرات في النمو الاقتصادي في ليبيا بتطبيق تحليل التكامل المشترك والسببية للفترة 1962-2015*. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، 11، 4-27.



غانية، نذير؛ هيشر، أحمد التيجاني؛ بدرابي، يحيى (2021). قياس أثر عوائد الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2017. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 6(1)، 95-108.

الفارسي، علي (2020). الغاز الليبي مصدر للطاقة.. ورافد للنهضة والتنمية. مقال بموقع الطاقة، نشر بتاريخ 21، سبتمبر، 2020، على الرابط: [https://attaqa.net/].

قادي، سليمان؛ التجاني، حسام الدين؛ عيسى، محمد (2018). أثر صادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2016. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد الحمة لخضر الوادي، الجزائر.

منظمة الدول العربية المصدرة للبتروال (2018). التقرير الأمين العام. التقرير السنوي لمنظمة الدول العربية المصدرة للبتروال، على الرابط: [www.oapecorg.org].

#### ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

bp (2010). *Statistical Review of World Energy*. Available online at: [bp.com].

bp (2015). *Statistical Review of World Energy*. Available online at: [bp.com].

bp (2019). *Statistical Review of World Energy*. Available online at: [bp.com].

OPEC (2008). *Opec Annual Statistical Bulletin*. Available online at: [opec.org].

OPEC (2014). *Opec Annual Statistical Bulletin*. Available online at: [opec.org].

OPEC (2019). *Opec Annual Statistical Bulletin*. Available online at: [opec.org].